

الواقع والتطلعات

صخر ابو نزار:

ونحن نستكمل سلسلة اللقاءات مع الاخوة المحاضرين بقضايا أركان السلطة أو الدولة، تحدثنا في لقاءين سابقين عن السلطة القضائية والتشريعية، جلستنا اليوم مع الأخ أحمد عبد الرحمن أمين عام مجلس الوزراء ليتحدث لنا عن السلطة التنفيذية، وكما نعرف أن هذه السلطة هي إدارة الدولة وهي المسؤولة عن تسيير كل أمور الدولة بناء على التشريع والقوانين وسيادة القانون في حدود مهامها المحددة أساساً بالتخطيط بكل ما يعنيه من تنظيم وتوجيه ومتابعة ومراقبة لكي يكون التنفيذ في السلطة التنفيذية منسجماً مع التخطيط.

ونحن نعيش وضعاً استثنائياً وكما كان اللقاء مع الأخ أبو علاء غنياً بحكم أنه تحدث عن تجربتنا الذاتية في هذا الموضوع نتوقع أن يكون حديث اليوم للأخ احمد عبد الرحمن الذي تابع تشكيل الوزارة قبل الأخيرة كأمين عام لمجلس الوزراء وكل الاجتماعات بتفاصيلها وكان المسؤول عن التقرير الأسبوعي الذي يصدر عن هذه الاجتماعات وبالتالي سيتحدث عن الممارسة العملية ومدى تطابقها مع طموح شعبنا في هذا المجال.

باسمكم نرحب به وليتحدث...

أحمد عبد الرحمن:

بسم الله الاخوة الكوادر والقيادات التي شاركت في النضال منذ سنوات طويلة قبل قيام السلطة الوطنية في الواقع السلطة التنفيذية بل السلطة الوطنية هي سلطة مركبة في هذه المرحلة الانتقالية تختلف كلية عن تجربة بناء السلطة على سبيل المثال في جنوب إفريقيا.. السلطة مركبة بمعنى تم الاتفاق على قيامها بين م.ت.ف وإسرائيل وتم تشكيل السلطة التنفيذية عبر هذا الاتفاق، تعلمون أن مجلس الوزراء الذي عين عدد من أعضائه ونحن في تونس كان الجانب الإسرائيلي يشترط أنه قبل دخول السلطة وقبل البدء بالتنفيذ لا بد أن يكون هناك سلطة محددة المعالم معروفة بالأشخاص... الخ، أنا أقول التالي، نحن في هذه المرحلة الانتقالية يجب أن لا نفرق في دفع المفاهيم حول تشكيل السلطة سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية إلى نهايتها القصوى لأن كل تجربة بناء السلطة الوطنية بمكوناتها الثلاث هي في الواقع مرهونة بإنجاز اتفاقية السلام مع إسرائيل وباستعادة الأرض مرهونة بأن يتمكن شعبنا من السيطرة الكاملة على مقدرات حياته الاقتصادية الاجتماعية السياسية.. الخ، ولكن لندرس تجربتنا الراهنة... تجربة 4 سنوات من عمرها والواقع الراهن لها ومستقبلها، ملاحظتنا حول أدائها رؤيتنا لتصويب ما يعتبر أو ما صار يعتبر خطأ شائعاً في عمل السلطة ممثلة بمجلس الوزراء وأجهزتها التنفيذية بشكل خاص، من الصعب القول أننا سنصل قريباً إلى مجلس وزراء يقبل المساءلة المطلقة من التشريعي، لسبب واحد هو سياسي جوهري مهم جداً وهو يجب أن لا ننسى صيغة تشكيل السلطة السياسية الفلسطينية في بداية م.ت.ف وطنياً لا يمكن إسقاطها سواء لدعاوى ديمقراطية أو لدعاوى مواجهة الفساد، لأنه بصراحة إذا قال شعبنا أو هذا الجزء من شعبنا الموجود داخل الوطن أننا وممثلي أصحاب القرار في المصير الفلسطيني هذا معناه الطلاق والقطيعة مع الشعب الفلسطيني في الخارج، من هنا أهمية هذا التركيب وهذا التداخل. على سبيل المثال الرئيس أبو عمار هو رئيس اللجنة التنفيذية

هو رئيس السلطة الوطنية هو أيضاً رئيس مجلس الوزراء، لا بد أن نحافظ إلى زمن قد يطول على وحدة القيادة الفلسطينية في الداخل والخارج، هناك أصوات وهي محقة في بعض ما تقول تنتقد اجتماع القيادة الفلسطينية بشكلها الراهن وترى أن مجلس الوزراء يجب أن يجتمع بشكل منفرد لبحث القضايا المحلية وهذا الرأي محق. وضروري أن يجتمع مجلس الوزراء لبحث القضايا المحلية لكن صيغة القيادة الفلسطينية ومنها اللجنة التنفيذية يفهم منها كل فلسطيني في الخارج أن له قيادة ولكن مجلس الوزراء ليس قيادة لمخيمات لبنان، ولا سوريا ولا المشردين الفلسطينيين في كل أنحاء العالم. قيادتهم م.ت.ف. بلجنتها التنفيذية ومجلسها الوطني، من هنا يجب أن لا نطلب المستحيل، في الهوس الديمقراطي والذي يسبب أحياناً نشوة إلى الكثيرين، أنا عندي رأي مختلف قليلاً في مسألة الديمقراطية/ السكر زيادة/ هو الفساد موجود أيضاً في الأنظمة الديمقراطية وموجود في الأحزاب وموجود في الحزب الشيوعي الروسي. قصة محاربة الفساد ورفع مستوى الأداء والإصلاح ليس رهناً بالديمقراطية بل بالبناء الذي تقوم عليه البلد موضوع المسألة، تجربة الحزب الشيوعي الفيتنامي تغريني لأننا نحن في ظرف مشابه وسنظل لفترة طويلة في مرحلة تحرر وطني ومن يعتقد أن الحل قريب فهو مخطئ.. الحل بعيد جداً.. القضية الفلسطينية سنحل أجزاء منها. في كل مرحلة سنتمكن من حل جزئي، لكن لا حل شامل.. الحل الشامل ما نطمح إليه أما في الواقع العملي ليس هناك حلاً ناجزاً يمكن شعبنا من أن يتصرف بمقدراته بعيداً عن اليد الإسرائيلية، عموماً هذا مدخل أردت منه ان ادخل في موضوع مجلس الوزراء .. الرئيس .. رئيس السلطة.

أولاً: أريد أن أعود إلى موضوع لم أتحدث به من قبل، موضوع الرقابة، هو تقرير هيئة الرقابة الذي أثار كل هذه الضجة ولم تنجح السلطة في مواجهته، وفشلت في أن تقدم حجج مقنعة لموضوع الرقابة، في الحقيقة تقرير الرقابة لم يسرقه المجلس التشريعي من درج الرئيس بل الرئيس أخرج من درجه وقال لهم هذا هو تقرير الرقابة.. وهذه هي أصل الحكاية، لكن لم يكن أحد يعرف وتحديداً أبو عمار أن القصة ستأخذ كل هذه الأبعاد، يعني أبو عمار بقدر ما يعرف ما كان متوقع أن التشريعي يختلف كثيراً عن المجلس الثوري لفتح وكان يعتقد أن التقرير ورقة يناقشها الشباب مع بعض ويصلوا إلى حل ويساعدونا في حل. ولم يكن يعتقد أن 30 كاميرة تلفزيون مجرد أن أول اسم نزل، دقت فينا وخسرنا المعركة. خسرنا معركة تقرير الرقابة مرتين.. خسرنا بطريقة عرضه وبطريقة معالجته، في موضوع المعالجة وأنا أنقل كلام الرئيس الآن وهو كلام حديث عمره أسبوع، الرئيس نظريته أنه لم يحن الوقت للفرز خارج الموضوع الوطني للفرز على قضايا اجتماعية وفساد. للفرز على قضايا فيها إشكالات، وهو لا زال يؤمن بمبدأ الحشد وليس بمبدأ الفرز، وحيث ناقشته وقلت له صرنا دولة، الدول تقوم على مبدأ المحاسبة والمساءلة لأن الجمهور والمحيطين بالمسؤول إذا رأوا محاسبة له لا يعيدوا الأخطاء، قال لي بعد دي اعملوا ماذا تريدون بس أنا لن أحاسب حدا بالحرف والسبب هو ما يلي، أن ذهن أبو عمار مصبوب ومنصب ومركز بالكامل على الموضوع الوطني وله 40 سنة يشتغل فيه ويشغل على قصة الأرض.. لو سئلت عن يوميات أبو عمار كيف يمضي أي ال 24 ساعة.. هو يفكر كيف نأخذ شوية أرض من الإسرائيليين أكثر مما يفكر كيف نمد شبكة كهرباء أو نبنى مدرسة ليس لأنه ضد ذلك لكن عنده تركيز مطلق على موضوع الأرض، وهو حياته موضوع الدولة الكيان.. تحرير الأرض من الاحتلال طبعاً يجري تعديل هذه النظرية عبر الممارسة الآن، بمعنى أنه في بداية عملنا بمجلس الوزراء أنا أضع جدول الأعمال ويتلخص بما يلي فقرتين سياسيتين في الدول أو ثلاث ثم الوزارات وواقعها.. وبيأتينا من الوزارات موضوعات تطالب طرحها خلافات بينها صراعات وتضارب الصلاحيات وتداخل الصلاحيات، مشاريع يجب بحثها وعرضها على مجلس الوزراء، كانت في أول اجتماعين أو ثلاثة نحكي في الموضوع السياسي ويطول أكثر مما يستحق بأخذ ساعتين أو ثلاث، والمواضيع الأخرى تحال إلى الاجتماع القادم حتى صار حكي ومن هنا نشأت فكرة الفصل ما بين مجلس الوزراء والقيادة ليتمكن مجلس الوزراء من مناقشة القضايا الوطنية، أخذنا في الاجتماع الأخير التشكيل الوزاري الجديد. القرار الذي ينص على اجتماع منفصل لمجلس الوزراء واجتماع منفصل للجنة

التنفيذية واجتماع مشترك للقيادة الفلسطينية، وان تمكنا سيكون هناك اجتماع أسبوعي لمجلس الوزراء أسبوعياً للجنة التنفيذية وربما كل أسبوعين حسب مقدرة الرئيس على ترأس هذه الاجتماعات، يمكن يكون كل أسبوعين اجتماع للقيادة الفلسطينية.

في وضعنا الراهن وعندما يتم السؤال عن مجلس الوزراء لا بد أن نرى على ماذا نسيطر في البلد، ومن أين تأتي صلاحيات مجلس الوزراء، بمقدار سيطرته على مقدرات البلد، نحن في حالة صراع، نحن غير مسيطرين على الاقتصاد 96 من احتياجات غزة تأتي من إسرائيل 60,6% من احتياجات الضفة تأتي من إسرائيل، والأرض عليها صراع نفتح شارع يأتي الإسرائيليون ويزيلوا الشارع انا اكتشفت في منطقة الخليل عندنا قرى تعيش كما لو كانت في القرن ال 18..

إطالة مجلس الوزراء على الواقع الحقيقي للبلد مهمة وهذا لم يكن متوفراً قبل هذا التشكيل، ما كان أحد يعرف ماذا يحدث في دورا ولا في جنين وقرها، الآن كل هذه المعطيات تأتي بشكل يومي ونطلب من المحافظين أن يزودونا بالتقارير المنتظمة وأنا أعرضه على مجلس الوزراء وأنا أحتكم الآن سواء اتخذ قراراً أو لم يتخذ في واقعة معينة أن تكتبوا، كنت أحكي عن مشكلة القضاء مع أحد الأصدقاء وقلت له ما في حد لوبيي يحركها ليرفعها إلى درجة الوعي العام لتصبح صالحة لأخذ قرار بها، وهذا يعوزه التنظيم والترابط بين أجزاء البلد، عموماً تستطيع أن أقول حول مجلس الوزراء الحالي رغم الشكوى العامة من ضخامة عدده وأنا حكيت أنه تسعة بكفي. وقلت للرئيس أنا كواحد له علاقة بالرأي العام أقول أن الرأي العام غير مرتاح للحكومة الحالية ويعتقد أن 9 يكفي، لكن أقول أن وحدة هذا البلد أفكاراً وتوجهات لا تبالغوا بأنها هي في الواقع كما هي في النص، كما هي في الخطاب السياسي، الخطاب السياسي شيء والواقع شيء آخر، نحن إسرائيل تدفعنا إلى الكانتونات إلى التمزق وتقطع أوصالنا وتقطع الأوصال على الأرض تقطع أوصال الوعي، والخطاب الذي تسمعه ليل نهار لا يغني عن الأرض، التواصل على الأرض وحدة الأرض والمجتمع إزالة العائق هو الذي يعزز وحدة المجتمع.

عندنا مشاكل حقيقية ونخجل أن نقومها مثلاً نخجل أن نقول هناك مشاكل بين الضفة وغزة جسم البلد وبناء على وقائع موضوعية مشفق ومضروب، يعني كيف تدافع يد مقطوعة عن الوجه، واقعنا الحقيقي مرير، أخشى ما أخشاه وأرجو أن أكون مخطئاً أن التكيف مع هذا الواقع المخيف لا يضعف، هناك تكيف مع المساة التي نعيشها، في صمت حائر تكيف في وجه ما يحدث. الاستيطان لا أحد يفهمه حتى القيادة السياسية. أنا وعندما كنت مسؤول إعلام كنت أضع نقاط سوداء تشير إلى المستوطنات للوعي العام هذه النقاط شملت بحيرة من المستوطنات ونحن الهنود الحمر هذا هو واقع الضفة.

في التشكيل الحالي لمجلس الوزراء هل لدينا ما نفعله غير الصدام، نحن نحاول، مسؤول أمريكي قال لي أنتم لماذا تدلون وعلى أي شيء تعطون إسرائيل سلام وتأخذوا منهم أرض لا تنسوا هذه الحقيقة هل انتهت مرحلة أن نأخذ أرض من إسرائيل مقابل السلام هذا السؤال الصعب.

نتناها هو فاهم اللعبة، أخونا أبو نزار نشر الميثاق واليمين الإسرائيلي واليسار يشنان حملة ضدنا.

الضرورات السياسية تحكم شعبنا كما حكمت كل القوى.

هل حكومتنا الراهنة قادرة ان تدخل تحسناً على وضعنا، أم لا وهذا السؤال الصعب التجربة الأولى لم تعش طويلاً كانت قصيرة تمهيدية تجربة شكلها الرئيس بتعيينات وهي ليست كلها من أجل بناء السلطة ولكن الرئيس يريد أن يتخلص من المشاكل إذ أن لديه كادر أمضى عقود طويلة في النضال ويريد أن يعمل ويعيش ويأكل وهذه حقيقة حتى الآن لا حل لها. وإذا تكلمنا عن الفساد والإصلاح الإداري أنا ذكرت في أول اجتماع لمجلس الوزراء قلت لهم أنا معكم أربع وعشرين ساعة، أمين عام مجلس وزراء اتصل بكم أبلغكم رسائلكم، وقلت لا يمكن ولا يعقل أن يتغيب وزير عن وزارة ثلاثة أيام أو يأتي عند

الساعة الواحدة والنصف ويخرج.. لا يوجد عندنا مركز أين هو مركز السلطة الوطنية؟ وأين هو مركز فلسطين؟ كل واحد عامل وزارة في بلده ونضغط على أبو عمار لكي يعمل من رام الله مركز، أبو عمار يقول لا أتخلى عن القدس فقلت له الألمان مكثوا في بون عاصمتهم 50 سنة وأخيراً رجعوا إلى برلين، لا يعقل أن نبني سلطة بلا سنتر "بلا مركز" العاصمة هي القلب الذي يضح في كل المحافظات والدوائر.

الوزارة هي خلاصة الجهاز التنفيذي في البلد يعني صاحب القرار بدو يتواجد على رأسها وهذه النقطة أشرت إليها في الإصلاح الإداري، النقطة الثانية هي تفويض الصلاحيات ليس كلنا عرفات، الوزير يريد صلاحية التعيين بيده، يشطب الوكيل من أول يوم، وزارة المالية تشترط أن التوقيع لشخصين وليس شخص واحد يكونوا أصحاب القرار. أول يومين من التشكيل عباقرة دكاترة ارتكبوا أخطاء في التعيين، واقع وزاراتنا يختار مسؤوله من تحت وليس من فوق.

الوزارة فيها عدة رؤوس، الوزير بدور على الوكيل أو المدير العام، ما هو السبب؟ احتكار السلطة من قبل الشخص الأول في الوزارة، الوزراء بحاجة إلى تدريب، الخلل ان الرئيس هو رئيس مجلس الوزراء وهذا لا علاج له، ليس هو الحل.

ومن واقع قراءتنا للتجربة المسابقة طلبنا من الوزراء الهيكلية ووصل معظمها. الوزارة أو اثنين متنفذين مفصلين الهيكلية على قدهم، مبدأ الطرد في الإصلاح الإداري لا يعني نفي الشخص من العمل هو بصراحة تغيير وعيه، مساعدته على وعي العقل، تجربة أفضل، ليس أنه مش عاجبني المدير العام بره على الشارع نقعد معا تغيير أفكار، تدريب، من هون أنا مش ضد الإصلاح الإداري أنا مع التنمية الإدارية، الإصلاح فهم في التشريعي وغيره أنا عندي 20 مدير بدا وين بدا، وليس صحيحاً، الفكرة الشائعة انه نحن عندنا تضخم هائل لا يمكن أن نجد له عمل، الصحيح أن رؤية الوزارة أو الوزير لمجالات العمل ضيقة جداً في (مونوبوليس) احتكار السلطة ما بدو يوزع صلاحيات عندي 20 بتعامل مع 2، تعال نشوف هيكلية للوزارة تسمح لك بأن يعمل الجميع وأنت الرئيس طبعاً هذه مشكلة لا ترى في الوزارات لأنه كل الاخوان أكثر إثارة للسلبيات هم السلبيين أنفسهم ويعني هذه مشكلة يجب ان نتعود عليها في العمل السياسي، وأن كثيرين من الذين يبدون غيرة زائدة هم أبعد الناس عن الخيار الديمقراطي في الإدارة، هذه مشكلة بحاجة إلى حل، معالجة، أنا متولي قضيتين هما الإصلاح الإداري، وأنا أعتبرها التنمية الإدارية، ومتولي قضية حل المشاكل بين الوزارات، في قرارات أن أتولى هاتين القضيتين، لكن في الحاليتين تجد القضايا طارت عند أبو عمار بلحق حالي لحوق، أحياناً بعمل مشكلة. أنا بشتغل طول عمري قاطع طريق.. بس لمصلحة البلد، هو طبعاً الحافز المعنوي ثبت عدم صلاحيته في إدارة الدول لا يكفي ولا يعيش طويلاً.

المصلحة الخاصة أهم بكثير من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة تنقلب بالمصلحة العامة دائماً في الوسط السياسي. مش لازم نخجل من كشف واقعنا لأنه أول على هذه السلطة إن لم تخدم الشعب تضيع القضية الفلسطينية. وأنا لا أرى خدمة الشعب بشق الطرق والشوارع، المطلوب أكثر من ذلك.. المغامرة التاريخية التي دخلتها حركة فتح وقيادتها بالدخول في أوصلو، لا يزال الرهان قائم على مدى صحة أو بطلان حق الخيار. الكلمة الأخيرة لم تقل إزاء هذا الموضوع وهي أمامنا ومن هنا معركتنا 24 ساعة الأداء الأفضل للعمل الأفضل، ولكن لا تنسوا أن رقبنا بيد إسرائيل بنا ان نقلل ما أمكن، صار الآن الشفافية في موضوع السلطة والمهم فيها واردات البلد تدريجياً دخلنا كسلطة مفلسة أخذنا مباح تجار يبيعوا عند إسرائيل، لم تقم السلطة بفلوس الدونرز (الدول المانحة) قامت على الخبرة التجارية الداخلية والحياة الاقتصادية الداخلية، جمعت الفلوس واحنا لدينا مبلغ جيد وإذا ضبطنا أمورنا في موضوع الجمارك سيدخل علينا 800 مليون دينار ويمكن أن يزيد، لكن نحن مش دولة على المسطرة نحن لا زال الفرد أقوى من القانون في هذه السلطة وهذه المعلومات ليست للتجريح ولكن لمعالجتها، القانون لازم يصبح أقوى من

الفرد، والمؤسسة والنظام أقوى من العاملين فيها وهذا يعمل عليه ولا يتوقع تحقيقه نتائج سريعة للأسف عندنا عقد وتجربة تاريخية خبرة بعضنا مناضل قديم سجين.. امتيازات تاريخية وهذه أصبحت مخابئ يخبئون فيها الأخطاء للأسف، لكن فيها أستطيع أن أقول له حول العلاقة مع الرئيس الرئيس مستاء جداً من الصورة التي صارت عامة، أن سلطته فاسدة مستاء جداً بس مش قادر يفتح فمه.. طبعاً صار تغييرات على مستوى مدير عام في بعض الدوائر، هناك ضباط في السجن في تغييرات بتصير عندما تصبح فاقعة مؤذية ومشتبكة مع الرأي العام أو عندما يأخذ قرار لكن هذا يطول لا أريد أن أعطيكم صورة وردية حتى نرتاح، السلطة بحاجة إلى متابعة يومية من كل مسؤول ومواطن.

مواطن من غزة.. قصة معمل الطوب، اكتشفت أن رجل الأمن يريد 2000 طوبة وعندما لم يحصل عليها قام بمصادرة ماكنة طوب صغيرة.

اطرح الجانب السلبي من تجربتنا لأنه لا أحد يهتم بما هو إيجابي، تقدم في عمل السلطة، خلال الأسبوع الماضي وجدت تقارير من الوزارات السابقة كتاب سيصدر عن واقع الوزارات وإنجازاتها من 150-200 صفحة تقارير أعدت، أطلب بأن تقرأوا هذا التقرير بأمانة لتروا ما تم إنجازه.

لا يغريني الحديث عن إيجابيات يغريني الحديث عن السلبيات لمتابعتها والوقوف في وجهها.

إذا حصلنا على الهيكليات نبدأ البرنامج للتنمية الإدارية والتوفيق بين الوزارات موظفيهم ووكلائهم ومساعدتهم، وزارات الضفة وغزة تعرفوا لا يجوز ازدواجية الموقع في الوزارة عندنا مشكلة، أنا لا أفهم أن يكون مثلاً هناك وكيلان لذات الصلاحية وكيل واحد لازم في الضفة وغزة وشكراً.

الاخ ابو نزار.

محدوديات السلطة التنفيذية التي هي سلطة عملية.. العدو لا يريد ان يقف هذا الكيان على ارجله الثلاث فهو يحارب السلطة التنفيذية التشكيل ايجابيات سلبيات، هذا واقع اخذ ابعاده الدستورية الكاملة. الرئيس حدد وزارة يريد ان يتعامل معها، ذهب إلى التشريعي فوافق، أصبحت وزارة الشعب.

يوم اسود هذا اليوم الذي لم نر منه بياضاً حتى الآن، حقيقة يوم اصبح مفروضاً علينا الاستحقاق. المهم العمل في يوم 4 أيار 1999.

[المداخلة الاخيرة ل احمد عبد الرحمن]

انا تعمدت ان احكي عن السلبيات وتعمدت ان اسمع اليكم، ولكن ليس هذا هو واقع الحال، هذا جزء يجب ملاحظته لاجراجه كما نخرج الجرثومة من الجسد.

الحياة صراع العقل البشري، صراع الاحزاب، صراع بين الافكار والبرامج والمواقف، خلافهم رحمة للناس، هذه حقيقة التشكيل الذي حدث: تعاملوا معه ولاحقوه، ولاحقوا الذين سجلتم عليهم ملاحظات خلال السنوات الماضية، احنا مش دولة في افريقيا يأتي رئيسها ويأخذ 10 ملايين انسان، وزاراتنا عندها عمل وما يطرح انها لا تعمل مضلل، في الاعلام صورة الواقع افضل من هيك بقليل، احنا مربطين افكارنا لان موضوعنا يسير في نفق مظلم ونعيش في حيرة فلسطينية ونحن نبحت عن حالتها، لا بد من تحسين الوضع وتحسين سير العمل. لا بد من تحسين سير العمل، ملاحقة الخطأ، لا بد من ان تكتفي الذات التي لا تكتفي، يجب ان لا نأكل من لحم هذا الوطن، احنا اعطينا لحمنا: 30 سنة نعطيه لحمنا. نريد ان نبني الوطن وتحدينا اما ان نكون وطنيين او نطلع خونه.

الامة العربية كلها تنظر اليكم احنا متهمين عند العرب لا تنسوا احنا حالة غريبة غير مفهومة عند العرب، 50 سنة ونحن نربيهم على عروبة فلسطين، على الاقل يجب ان نبيض الوجه في الذي نملكه.

اليوم انتم بعد هذا المخاض العنيف، سنة ونصف لتداول السلطة وقبول تداولها والرضوخ لمبدأ تداول السلطة والتغيير حتى لو كان بشكله المشوه هذا خطوة إلى الأمام، تبيننا مبدأ الديمقراطية والانتخابات والعالم العربي لا يوجد فيه مثل ما يوجد عندنا، في العالم العربي كلهم أنصاف آلهة.

تركنا لعبة أنصاف الآلهة وكل إنسان بعمله بكفاءته ورداً حول الوظيفة العامة. في قانون الخدمة المدنية قانون الخدمة حل المشكلة ثبت مبدأ الكفاءة في الوظيفة العامة.

ما نعتقد أن الناس معنا قلباً وقالباً مثلما نقرأ في النصوص. هناك أناس ضد تطبيق قانون الخدمة المدنية واحد اقتصادي قال بكلف 75 مليون دولار وهذا كذب في الاقتصاد ليس صحيحاً نحن ندفع للناس مساعدات مصروفات لو نثبت الموظف نؤله ونعطيه تأمين صحي ونساعده بتغطيه بيت 20 % الحياة تستقيم أجا واحد قال الرقم 75 - 90 مليون لنا 6 أشهر على هذه القصة في معارضة لما تعقدوا أنه صح، بالعكس المعارضة للصح أكثر من المعارضة للخطأ في أغلب الأحيان لأنه الصح مكلف في تقرير عن وضع الوزارات الحقيقي أنا مطلع التقرير... وأن القرار بموضوعية وإنصاف لتروا صورة لا ترى، البلد فيها تغيير، غزة فيها تغيير، الضفة فيها تغيير، الوضع كله في تغيير. للأسف لا يوجد عندنا مشروع "مارشال" لأن بناء البلد مرتبط بخط متوازي مع تقدم المفاوضات، المانحين يقولوا بتوقفوا المفاوضات نوقف الدفع.

لن يكون دور السلطة أنها تحرس إسرائيل، بعدين ليس كلها على المسطرة، الصح لازم يمشي نقاتل من أجل الصح وندير بالنا على السفينة.

حسن أبو لبدة:

يعني أنا أمل أن أتكلم باسم الجمهور الكريم وأتقدم بالشكر الجزيل لأخي أحمد على صراحته وعلى عناء السفر من غزة واللقاء معنا والحديث بعقل وقلب مفتوح حول وضع السلطة التنفيذية وآراء مجلس الوزراء للمستقبل، وأمل أن هذا لا يغني عن الشيء الذي يفكر فيه ويقول ماله وما عليه في هذا المجال وأنا أتفق تماماً مع الأخ أبو نزار أن يكون في ذهن الجميع وفي نهاية كل نقاش قضية الاستحقاق وما العمل.. الخ، هي القضية التي تحرك العمل في المواضيع المختلفة أنا لا أتفق مع بعض ما طرحه الأخ أحمد في مسألة أنه من أجل أن يكون هناك إنجاز يجب أن يكون هناك سيطرة وأن تكون واسعة وإلى حد ما يجب أن تكون سيادة خاصة وأن الاتفاق الانتقالي هو لفترة مؤقتة قامت على أساسه سلطة تنفيذية ولها مجالات تستطيع أن تشرع فيها ولها مجالات محددة للعمل والنشاط وهي تشرف على أداء مجتمع مدني يشوبه الكثير من التشوه نتيجة 30 سنة من الاحتلال وبالتالي كان من المتوقع جداً أن تقوم الوزارات بجهود وطيدة من أجل تنظيم المجتمع في الضفة وقطاع غزة حتى يكون مجتمع فلسطيني بما يفكر به وما يحاول أن يقوم به ويؤهل نفسه لمرحلة الاستقلال السياسي والمدني ومجتمع يتحول إلى مجتمع كباقي المجتمعات، المشكلة في قضية الوزارات ليست هي اجتماع منفصل أو متصل حتى اجتماعات مجلس الوزراء إذا كانت منفصلة فهي لن تؤدي إلى نتيجة والسبب أن هناك خللاً في التفكير المنهجي للوزارات وفي غياب لفهم المهمات والرؤيا فيما هو المطلوب من كل وزارة وكيف تقوم كل وزارة بعملها، أنا أعتقد أنك شرحت بشكل دقيق جداً المعضلة الأساسية في السلطة التنفيذية وفي مشكلة تكرار عدم تفويض الصلاحيات والمركزية المشددة وغياب برنامج الحد الأدنى في كل وزارة وغياب برنامج واضح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.. الخ. مثلاً بالنسبة للمعضلة ككل كم يوجد إمكانية للفصل على أساس المهمات، هناك مهمات يجب أن تتم لأن تستمر الحياة المدنية وهناك أخرى حتى تستطيع القيادة السياسية إنجاز الاستقلال الوطني. وهناك مهمات مسألة إنجاز الانفصال عن إسرائيل وتتعلق

بالتفاوض، أنا أعتقد أن الفرز على أساس وطني الذي تفضلت به يا أخي يتطلب أن يكون لهذا الفرز آليات ولها علاقة بمحاولة الوصول إلى اصطفاة وطني والعمل على هذا الأساس، الحشد فصائلياً مثلاً يكون حقيقة واقعية ويتم ممارستها ويكون هناك برنامج سياسي حقيقي يتم العمل بموجبه، إذاً في نهاية المطاف المطلوب إذا أردنا أن نحدد إمكانية النجاح للسلطة التنفيذية يجب أن يكون هناك إلزام لهذه السلطة حتى تحدد موقفها ببرنامجه من مهمات المرحلة الانتقالية ويكون هناك رقابة حقيقية من داخل كل وزارة وإمكانية للثواب والعقاب حتى يكون هناك إمكانية للتقدم وفي الآخر نبقي نحن موظفين قطاع عام المفروض أن نأخذ في الاعتبار حاجات المجتمع وأنا أعتقد أنني لا أستطيع أن أحكي عن حاجات المجتمع مثل باقي الوزارات لأنه ما في عندنا احتكاك يومي مع الجمهور.

أنا برأبي أن كل منا يطرح الإصلاح الإداري كحل لن يجد هذا الحل واتفق أن المقصود تنمية إدارية شاملة تستطيع أن تعيد برمجة هذا الجيش من طاقم السلطة التنفيذية حتى يكون كل شخص قادر أن يقوم بدوره في الموقع المناسب وضمن الإمكانيات المناسبة.

نهاية ... المشكلة في أداء السلطة أنا أراها في برنامج حقيقي مبني على الرؤية لهذه المرحلة، لا يوجد رقابة على الأداء بشكل عام بحيث أن كل موظف يعرف أنه يتقدم بموجب ما يقدمه، كما يوجد مركزية مشددة وشرط للتقدم أن يقضي عليها، وهناك غياب للخطط وهناك غياب لعملية التأهيل وهناك تشتت جغرافي وتعدد ولايات جغرافية وسياسية وفئوية وأنا أعتقد أنه لا يوجد فهم لاتفاق أو سلو وما دام لا يوجد فهم له لا يمكن أن يكون هناك إنجاز لأنه فيه هوامش ورغم محدوديتها إلا أنها لم تستغل، ويوجد غموض تام حول ما هي الرسالة التي ستقدمها السلطة إلى المجتمع وبالتالي تعاني من إغتراب فظيع في مجال ما نقوم به ولن تحله أي وزارة أو التعديل الأخير ولا الفصل ولا غيره، الغموض يحل من خلال الإدارة بالأهداف.

أخيراً 4/5/99، أنا برأبي هو تاريخ مهم جداً لكل وزارة من الوزارات ليس من منظور كيف نعلن الاستقلال لكن كيف نباشر مهمات جديدة على أساس استحقاق مرحلة انتهت ومرحلة ستبدأ ويجب أن يكون لكل وزارة برنامجها المختلف عن البرنامج الحالي ويؤهلها لأن تكون وزارة في دولة وليست في سلطة تحكمها اتفاقات انتقالية .. وشكراً.

الاخ أبو داوود:

أولاً لا أريد أن أطيل، باختصار شديد أنا أختلف مع الأخ أبو يزن على مقولة إغراق السلطة بالمفاهيم، الفساد المسألة لأننا نحن في وضع طارئ وضع ليس لنا نفوذ، إذا لماذا نسميها سلطة، وبمفهوم أن السلطة التنفيذية هي عبارة عن سلطة تنفذ ومسؤولة في مساءلة عليها من التشريعي ومن الرقابة تلجأ أحياناً إلى القضاء لمساءلته عن عيوب كبيرة وخطيرة، والسلطة القضائية تستطيع أن تساءل ولا سلطة فوقها غير سلطة القانون. أين نحن من هذا الوضع، الأخ أحمد يقول أن الرئيس قال ما في تغير، هو يرى أن في التعويم الوزاري تجميع وحدة وطنية أنا لا أرى أن إضافة حكمت يضيف إلى الوحدة الوطنية بشيء، أو زيادة أبو زياد يعني مش شايف جيش جرار وراء زياد أبو زياد في القدس، أيضاً ليس الرئيس على كل وضعه عنا مستبشرين خيراً بوجود أحمد والطيب إلى جانبه يعرف أكلتو هوا، طيب وزارة شفت أنها وزارة فاسدة وسمي الفاسدين فيها وشكل لوبي من المجلس التشريعي لكي يسقط هذه الوزارة الفاسدة جنبنا هذا اللوبي وعين في الوزارة انتهت المشكلة، يعني أنا مش شايف في أمل في المستقبل أمام مثل هذا الوضع، أنا باعتقادي على رأي الأخ أحمد أننا ليس بحاجة إلى وزارة كبيرة بالفعل نحن بحاجة إلى لجنة طوارئ تدير الوضع في المرحلة الانتقالية فلماذا نسمي حالنا سلطة ووزارة

ووكلاء... الخ، ما دمنا غير قادرين أن ننجز شيء على الأرض.

يحيى يخلف:

اخواني أخواتي أوجه الشكر إلى الأخ أحمد على حضوره، صديقنا، وسنكون لطفاء معه أكثر مما ينبغي، الحقيقة تردد كثيراً في الكلام لأن أزماتنا كثيرة متعددة مركبة وكل أزمة أو قضية تحتاج إلى عدد من اللقاءات والسيناريوهات وكل نقطة بحاجة إلى عشر جلسات مثل هذه الجلسة نحن شروطنا غير صعبة ونحن غير متطرفين ونحن وأنا بحكي عن نفسي جزء من السلطة أنا مش معارضة زي الأخ أبو شريف وبالتالي لا نعفي أنفسنا من المسؤولية، وحرصاً على الوقت أتكلم في نقطتين، الوزارة الأخيرة أخذت ثقة من المجلس التشريعي ولكن لم تأخذ ثقة من الشعب الفلسطيني ولا نريد أن نضيف الكثير من الكلمات الصعبة ولكن من الصعب جداً أن فقد الأخ أحمد أفكاره الإصلاحية التي تحدث عنها في ظل وجود مثل هذه التركيبة هذا مستحيل، نحن لسنا متطرفين ولا يوجد عندنا مواصفات واسعة تشكل الوزير ووزارته ولكن نريد فعلاً أسماء تتسم بالنزاهة لكي نقول لشعبنا لا تفقدوا الأمل ما زال موجود الأمل لا تفقدوا الأمل، بكل بساطة كنا نريد وزارة نزيهة نقول لشعبنا لا تفقدوا الأمل، من جهة ثانية نريد وزارة غير سياسية في العالم كله، نعرف في بريطانيا اسم توني بلير لا نعرف أي وزير آخر، ألمانيا هلموت كول... في مصر نعرف حسني مبارك ووزير خارجيته يعلمان سياسية وأسامة الباز ولا يوجد اسم رابع بما فيهم الجنزاوي رئيس الوزراء لأنهم ما بصرحوا كثير، لكن احنا وزارتنا وزارة سياسية ولا تعمل إلا في السياسة في الوقت الذي كان مطلوب أن تكون وزارة فنية تشتغل عمل وزارتي فني، كل وزاراتنا يصرحوا تصريحات سياسية ولما ينعقد مجلس الوزراء يكون الموضوع سياسي وأنا أعتقد أن قضايا الوزارات لا تطرح في الاجتماع الوزاري، إنما هناك حديث في السياسة وربما نادراً يتم الحديث في قضية أو قضيتين، كنا بحاجة إلى وزارة تكنوقراط تشتغل في عملية البناء والتأسيس وعمل إداري وفني في مجال تخصصها، وتستطيع أن تؤسس للبنى التحتية لدولتنا التي نفكر في الإعلان عنها 4/5/99، النقطة الثانية وأكد عليها وهي موضوع الهيكلية، تحديد الصلاحيات والوصف الوظيفي والسياسة العامة لكل وزارة وتوجهاتها وهذه مهمة، ولكن أنا لا أعتقد أن أي ورقة تصل إلى الأخ أحمد هي التي يجب أن تعتمد لازم تكون في لجنة خبراء حقيقيين يقيموا هذه الهيكلية، لأن كل وزارة تعمل هيكلية، فمفاضلة جداً أو ضيقة جداً، لازم يكون في خبراء يقيموا هذه الهيكلية ويحددوا الصلاحيات، مش الوزير أو الوكيل هو الذي يحدد الصلاحيات، ولا يجوز أن تترك الأمور هكذا وندري أن الوكيل أو المدير العام حتى يحمي حاله من الوزير لازم يشكل ميليشيا يروح يقاتل فيها لا. يجب أن تكون المسائل واضحة ومدروسة ويكون نظام لكل الوزارات وليس كل وزارة لها نظامها الخاص وفي نقاط أخرى ولكن الوقت لا يسمح أكتفي بذلك وشكراً.

الأخ عدنان:

يعني الأخ أحمد تكلم أكثر مما هو مسموح لنا أن نتكلم فيه لذلك لن ننتقد هذا الموضوع. أنا شخصياً أريد أن أخذ الأشياء التي تكلم فيها الأخ أحمد واطرح حلول لأن الذي يقلقني في السلطة أننا غير متفقين على القضايا الأساسية أخي أحمد أريد أن أتكلم من نهاية طرح أخي يحيى ليست المشكلة في هياكل الوزارات أنا أتمنى أن هياكلنا لا تتطبق وأنا أتحدث، وأنا من الذين شاركوا في البناء المشكلة يجب أن تشكل لجنة متخصصة لا علاقة لها بالوزارات، هياكلنا إذا درستها تجدها مفصلة علينا، يجب أن يفصلها حكم لا يعرفنا، أخوة متخصصون يجلسون في مجلس الوزراء أو في مكتب الرئاسة لفض

الاشتباكات ووضع أسس لكل وزارة ونحن ليس أول أناس نبني دولة كل الدول عندها هياكلها إذا درسنا هياكلنا نجدها كل هيكل لوزارة هو بمثابة مجلس وزراء بكامله مطلوب فك الاشتباك وأن اللجنة المكلفة لا تعرف أحد منا لتضع أسس ليس لأشخاصنا وإنما لدولة مستقبلية تعلن في يوم من الأيام إنشاء الله
4/5/99

النقطة الأخرى أنا قلت أكثر عندما ذهبت إلى المجلس التشريعي لمناقشة القوانين وقلت أكثر عندما سمعت تعليق الوزارات على هذه القوانين، القوانين تدرس مثل الهياكل إذا عدنان سمارة صاحب القانون وحسن أبو ليدة موافق عليه يمرر له، نحن نضع قوانين بالأشخاص وسنكتشف بعد فترة عندما تخرج قوانيننا وأنا أتمنى أن لا تخرج الآن بسرعة وهذا الكلام تكلمته لزملائي في المجلس التشريعي. يا أخي العزيز أنت مش ممكن تكون بتقهم في المعادن والمناطق الصناعية وبالوصفات وبوزارة العمل يناقشوا بالقوانين كل منهم كما يريد لازم يكون هناك خبراء يدرسوا القانون من مبدأ أنه خبير عندما تصدر القوانين ستكون مثل هياكلنا كل واحد منا يأخذ صلاحيات النائب كل صادرة بقوانين وهات قطبها كيف تفض الاشتباك مع الوزارة تتغير القصة في مجلس الوزراء يجلسوا ويقولوا هذه لوزارة الاقتصاد وهذه لوزارة التموين.

النقطة الأخرى - المدراء العاميين ليس المشكلة بالمدراء العاميين بل نحن سميننا مدراء عاميين وهنا بتعاملوا مدير، فعندما يذهبوا إلى دولة أخرى ويجدوا ما معنى المدير العام ينعكس سلباً على عمله لأنه يشعر أنه مضطهد، المدير العام أعطينا أسماء وغير قادرين على دفع الاستحقاقات لهذه الأسماء.

أخي أحمد تصليح الفساد ليس القصد منه أن تعاقب الشخص المعني نحن لسنا عايشين لوحدها عندنا انترنت، عندما تحدث مشكلة رأس الجهاز هو الذي يجب أن يغادر لازم تقول ما معنى التصليح، التصليح ليس الذي يخطئ أن تضعه في السجن، التصليح عندما يحصل خطأ ما صاحب القرار هو الذي يعاقب موجود في العامل حتى من الأردن عندما حصلت مشكلة الماء منذر حدادين... أقيل نطبق المبادئ ما معنى تصليح الفساد ليس معاقبة الشخص وإنما معاقبة صاحب القرار بهذه القصة اليوم عندنا مشكلة الضفة وعنده كيف تحل من وجهة نظري ان يأخذ مجلس الوزراء قرار أين كل وزارة مركزها، معنى ذلك على الوزير أن يلتزم بدوامه هذه قضية بسيطة وأنتم في جلسة مجلس الوزراء قادرين ان تعملوا ذلك تقولوا وزارة التموين أو الصناعة مركزها أين غزة والوزير مجبر إنشاء الله من جنين مجبر لأن يذهب، عليكم أن تجلسوا وتقروا، ليس المشكلة أننا لسنا دولة.

وكل ما طرحه الأخ أحمد أنا موافق عليه ولكن أعارض بشغله واحدة وهو أننا لم نبني السلطة بالفلوس التي تاجرنا إليها هذه كانت خطأ ولا نزال نكررها، نحن نبني دولة ضريبة سلطة، ضريبة تعليم، إحصاء جامعات، لا يجوز أن أحل محل الشخص التاجر وهذا ليس دقيقاً، فلوسنا تذهب لأن الأجهزة الغير مختصة تتدخل في عمل الوزراء المعني، اليوم الجمارك أقل ناس بمولوا على المعابر ليس المشكلة أن إسرائيل تأخذ ما تريد هي تأخذ ولكن تصدق على ذلك في اللجنة المشتركة والمشكلة نحن مهملين قضايا كبيرة، موضوع السيارات والقطع المستعملة بنطلع منها الملايين، لازم البضاعة التي تأتي من تاجر إسرائيلي إلى الضفة أن تأخذ السلطة جماركها، اتفاق باريس ينص على ذلك، لأنه لم نشغل بتخصص أخذنا الأشياء البسيطة جداً وتركنا أن تحصل حقوقنا من الإسرائيليين وأنا أقول إذا صار تخصص في وزارة المالية والجمارك ووقفنا التداخلات وشفنا ما هو لنا في اتفاقية باريس وأنا لست مدافعاً عن أوصلو وباريس ولكن يجب أقول أنه ممكن نستغني عن كل المساعدات وشكراً.

أبو نائل:

نشكر الأخ أحمد الذي تحدث وأسهب وأطنب... الخ، أنا منذ أن بدأت أحضر ندوات للسلطة على أرض الوطن كنت دائماً اتفق مع المحاضر بـ 99.9% من المقدمات التي يطرحها وأختلف معه 0.9% من النتائج التي يخرج إليها لذلك المشكلة عندي في كلمة لذا الذي استخدمها غوار الطوشة في مسرحية غريبة لما قعد نصف ساعة يطبع فيها قال هذه لذا مش حيثما لذا هي المهمة لذلك أنا أوافق تماماً أنه يجب أن نهتم بالأرض أساساً والفرز يجب أن يكون على أساس وطني، لذا نترك الفساد مش هيك استعمال لذا، بالتأكيد ليس هكذا ثم إذا لاحظنا في الاستعمالات الموجودة الوزارات المستعملة علق بعض الاخوة انه فعلاً الوزارات عندنا حيث الوزير واحيانا حيث الوكيل وهكذا أيضاً استعمله في مسرحية غريبة عندما قال الكرسي بتيجي للبيك أم البيك بروح للكرسي ثبت أن الكرسي بتروح للبيك. أي الوزارة بتروح للوزير مش العكس واقترحت على حكمت ان يضع الوزارة في جنين قال لا يجوز قلت طيب في دير شرف لذلك نعالج هذه المسائل كلها بنفس الطريقة، بالنسبة للوزارات لما حكوا عن التغيير الوزاري لجأنا إلى عدة طرق للتصليح والإصلاح منها الجانب النظري الأيديولوجي نحن نعتمد أسلوب تخفيض المحلول يعني لما يكون المحلول مركز نخفض بنزيد بصير نسبة الفساد أقل، فكان عنا مثلاً 5 وزراء فاسدين عدد الوزراء 11 صارت 32 بصير 5 من 32 فساد وهذا إنجاز وعلى كل الأحوال وأنا من ملاحظاتي انه في مصر ورغم التمايز الطبقي إلا أن كافة الطبقات تستعمل الشربيات وهي عبارة عن تخفيف المحلول المركز لذلك الاتجاه عندنا ان كافة الإصلاحات تسير في هذا الاتجاه.

ملاحظة أخيرة أنا كاتب خاطرة في الحياة الجديدة قبل الندوة عشان ما يقول الأخ أحمد أن هذه رد عليه، وملاحظتي أن هذا الذي يحصل هو من طبائع واقع السلطة على الأرض الوطني هي مقدمات وبطلع منها نتائج.

أنا أعرف أسواق بسكليت يجب أن أنظر إلى الساعة وأنا راكبه، يجب أن يكون عندنا إمكانية لإدارة قضيتين في نفس الوقت، أن نعالج مسألة الأرض ونهتم بالمسألة الوطنية ونهتم بمسألة الفساد خاصة تنازلنا عن الإصلاح وممارسة الفساد من أجل الأرض ولكن مشكلة الأرض لم تحل، تواصل الاستيطان وتوسع اقترح أن نصح كثيراً في المقدمات وأن لا يكون الاستنتاج خاطئاً وشكراً.

الأخ أحمد:

السلطة ليست شيئاً واحداً هذه السلطة التي تحمل اسم فتح أساساً هي ليست شيئاً واحداً لا أفراد ولا رؤى ولا برامج، لازم نكون عارفين أن هذا الغطاء الذي نتغطى به جميعاً وهو فتح تدور فيه صراعات عنيفة فوق أرض فلسطين وأنا لسنا شيئاً واحداً نحن متصارعين في إطار الوحدة والتشكيل الوزاري يا أخي أبو نائل ليس على هذه الدرجة من السوء. البعض سيئ جداً ولكن البعض ممتاز جداً والتشكيل هذا تم نتيجة صراع لم يتم لأن اتجاه واحد تغلب على اتجاهات أخرى لا هناك العديد من الاتجاهات وهذا التشكيل هو معركة بين قوى سياسية لا تعلن عن نفسها في داخل فتح وتم هذا التشكيل وهي تتصارع وتتعايش في ذات الوقت، الواقع لو وضعنا كل الوزارة أمامنا أنت ترى فيها من هو معك حتى النهاية وترى فيها من لا تستعد أن تسير معه لسنتمتر واحد، وهذا واقعنا في ناس يجب أن تدعموهم وتدفعوهم للعمل الوطني أكثر وأكثر.. شكراً.

صخر ابو نزار:

أنا عضو في اللجنة المركزية ومارست دوري منذ تشكيل الوزارة الأولى وكان الأخ أبو عمار لا يأخذ أي قرار إلا بالتشاور مع اللجنة المركزية ولما شكلت الوزارة الثانية أيضاً قال أبو عمار يا خوانا في اللجنة من اللجنة عايز يكون في الوزارة اقترحنا له من يكونوا. وأنه يجب أن يكون عدد منهم يهتم ببناء تنظيم حركة فتح وأن السلطة ليست لحركة فتح وفتح هي القائد لهذا الموضوع ويجب أن تشارك فيها كل القوى وأن تكون مفتوحة سلطة الشعب الفلسطيني لذلك كان رأينا نريد ناس يشتغلوا في الحركة وحددنا. المفاجأة الكبرى عند تشكيل هذه الوزارة الأخيرة لسبب ما قد تكون عند أبو عمار حكمته الخاصة أنه لم يشاور اللجنة المركزية حقيقة، والذي طرحه الاخ أبو داوود بالتحديد كان واضح أن أبو عمار لعب لعبة خاصة كانت نتيجتها أنه قضى على المجلس التشريعي عملياً بأنه جاب المعارضة التي كانت ضد الفساد حطهم فوق الفساد لم يعمل دليوشن dilution زاد الفساد يا أبو نائل لأنه عندما تقبل هذه الوجوه الاختلاط مع الفساد المحلول بعيد للنظافة وليس للفساد لذلك هذا الخطر في التشكيلة الجديدة، لذلك فتح مش مسؤولة عنها، المسؤول عنها ولو بده يسمى مين المايسترو الذي يقف وراء تشكيل هذه الوزارة أنا بطلب انه ما يسميه لأنه خطر انه يسمى، الوزارة مش هي الأسوأ ولكن بنقول اخذت صلاحياتها الدستورية لازم نتوحد لنقف ضد الغلط فيها ومع الصح فيها، لأن الذين دخلوا كان بإمكانهم أن يقولوا لا نريد وزارة مثل هذه لكن حقيقة المجلس التشريعي لعب دوراً سيئاً في لحظة كان فيها أبو عمار مزنونق سياسياً يبحث عن أرض، كان المجلس كل يوم يقول بدي وزارة جديدة بدو يحاسب طب تفضل يا مجلس اعمل وزارة حتى المجلس حط فيها 24 وزير كل وزير له صاحب أخذ الثقة بالنتيجة صار عنده 34 وزير كلنا مسؤولين إذا ما حققت الوزارة إيجابيات ومسؤولين لمحاربة الفساد.

د. حنا:

الحديث هكذا عموميات ويمكن يكون برنامج سياسي أو الخ لكن أتينا حسب عنوان الندوة السلطة التنفيذية، لا بد من دراستها وتحليلها بشكل جيد حتى نستطيع الخروج من الأزمة حتى تاريخه قليل جداً من الوزراء أو الذين يعملون فيها ماذا تعني السلطة التنفيذية سوى أنني أنفذ. من هنا لا بد للوزارات أن تضع سياسات لكل وزارة حتى برنامجها هيكلتها وضع الخطة لاحتياجاتها الآتية، يجب أن يكون هناك مثل ما قال جميع الاخوان الهيكلية وتعتمد على المتطلبات بما أننا ما زلنا في بداية الطريق. وكما قال الاخوة بما أننا رضينا بهذا الواقع يجب أن نتعامل بجدية على الأرض التي نستطيع أن نمارس عملنا عليها في نقطة ثانية وهي قصة الخبراء، أنا اطلب غير الخبراء أن نهتم بالجامعات، كيفية تحديد التخصصات المطلوبة لمرحلة البناء، يجب أن نهتم بنوعية الكادر دخلت السلطة بكادر محدد عشوائي وضعناه كله مدير عام، وزارة الصحة فيها أكثر من 100 على سبيل المثال من هنا كانت الخربطة ويجب أن نحدد الميزان صحيح نوعية الكادر الموجود ان كان علم اجتماع ماذا يفيد في الصحة يجب أن نحدد التخصصات في كل وزارة وأن نحدد نوعية الكادر المطلوب لهذه الوزارة وأن لا نخط الصلاحيات كما هو متبع حالياً.

وعلى مجلس الوزراء أن ينشئ لجنة خاصة للتعيينات وليس فقط كل واحد يرسل فاكس وبواسطة يجب أن يكون هناك لجنة خاصة لتحديد التعيينات المطلوبة لكل وزارة وحسب الكفاءة والعلم والتخصص.

نقطة أخرى مهمة وهي التداخلات الموجودة بين الوزارات يعني لا يوجد خطة واضحة لمجلس الوزراء يحدد عمل كل وزارة والمطلوب منها أن تعمله، أحياناً يأتوا إلى وزارة العدل لتصديق شهادات الابتدائي مش عارفين وين نروح. ونقطة أخرى مهمة كذلك النفقات في الوزارات، هناك نفقات هائلة جداً ابتداءً من

الوزير الوكيل المدير العام، تنوعت الأمور إلى حد لا يوجد نظام عمل يحدد عمل كل وزارة أو دائرة لا بد أن يكون هناك نظام داخلية يحدد لكل وزارة صلاحياتها أهدافها امتيازاتها متطلباتها.. الخ.

الأخ ساجي:

يعني في مداخلة الأخ أحمد في إشارة واضحة لعاملين يقللان من إمكانية تطبيق إصلاح وسلطة القانون والنظام وهما الهم السياسي ويعتقد أن هذا الهم السياسي أو الهم الوطني العام يعني فارض نفسه فعلاً على الأخ أبو عمار وعلى كافة فعاليات شعبنا وهذا يعني له تأثير. والعامل الثاني وهو سلطة الاحتلال بمعنى أن سلطة الاحتلال بممارساتها وبالقيود التي تفرضها سواء بفصل الضفة عن غزة أو بفصل المناطق (أ) عن (ب) وكذلك بتقليل إمكانية أن تمارس م.ت.ف كسلطة عليا مسؤوليتها على عموم شعبنا، لكن لا يجب أن نستخلص أنه ليس بالإمكان تطبيق إصلاح إداري وفي النظام على كافة المجالات في المجتمع والحياة وفي كافة الوزارات والمؤسسات انطلاقاً من قاعدة أنه يوجد هناك هم سياسي موجود وفي معيقات تفرضها إسرائيل علينا لأنه فعلاً هناك تداخل بين المهمتين (الوطنية والبناء) ولا يجب التبرير ومن المستحيل حتى لو كنا في ظروف قاسية تماماً أن تسقط الحاجة إلى تطبيق سلطة القانون حتى لو كنا في السجن من الضروري أن يكون هناك سلطة وقانون وأن تسري القوانين على الجميع، أنا أعتقد بالإمكان تطبيق الإصلاحات وفق الإمكانيات ولو بالحدود الواقعية الدنيا. في صعوبة أن يتحول اجتماع مجلس الوزراء إلى بحث الشؤون الداخلية للوزارات وهذا يلقي مسؤولية خاصة على أمين عام مجلس الوزراء وأنا أعتقد هنا تكمن إشكالية تحويل أمانة مجلس الوزراء إلى هيئة حقيقية تستطيع أن تتابع وأن تدقق في أوضاع مختلف الوزارات وأن ترفع لمجلس الوزراء جوهر ما توصلت إليه.

المشكلة من وجهة نظري لا تتعلق بعدد الوزارات، أنا أعتقد أنه ليس المشكلة لأنه في الدمج هناك إشكاليات، على سبيل المثال وزارة الصناعة لوحدها لا تستطيع أن تغطي أو تقوم بالأعباء المتعلقة بتنمية قدرات صناعية لهذا البلد فدمج وزارة الصناعة والتجارة والتموين والتجارة في ظل ذات الظروف لن يحل المشكلة، المشكلة ليست في العدد بل في كيفية أداء هذه الوزارات لمهامها. وشكراً.

الأخ أحمد:

بعد الرد الذي قدمه الأخ أبو نزار، شعرت أنني لا أفهم شيء ما الذي يحصل. على السلطة أن تحدد مهمتها الأساسية وتجدد العزيمة، سلطة مركبة مفهوم مقبول وطبيعي. ولكن تشابك الصلاحيات غير مفهوم وغير مقبول، تحديد المهمة يتطلب فهم الواقع، سلطتنا لا يشبهها أحد، ما هي المهمة الأساسية، هل هي مهمة التحديد أم المهمة الأساسية البناء أو التنمية، بدون تنظير، أنا أعتقد أن السلطة بحالتها المركبة المهمة الأساسية لها هي التحديد، زجت نفسها في مهمتان صعبتان لا تستطيع دول ذات سيادة أن تقوم بهن هما التنمية وإعادة البناء، أنا أقول عندما تجاوب السلطة على كلمة واحدة تقول عندنا تحرير ليس تنمية.

السلطة ادارت معركة المفاوضات وفق رؤية نضالية تستخدم الجماهير بشكل كفو ومتمكن والثاني برنامج إدارة حياة للناس. التنمية تحتاج إلى سيادة وهناك اشتراطات غير متوفرة لأن هناك بعض الناس تأخذ رواتب عالية، يجب ان تحكي عن التنمية، إعادة بناء غير متوفر. نحن بحاجة إلى برنامج إدارة للناس، الصورة التي قال فيها أن الشعب يده مضمروبة، صورة مرعبة نحتاج إلى قراءة قانون حتى نفهم لماذا هذا الوصف ومن السبب فيه وكيف يمكن إعادة ربط اليد في الجسم والوحدة.

الفرد أقوى من القانون، طبعاً ليس أي فرد، فرد 14 هو الأقوى من القانون في شعور عام عند الكادر والناس. هناك، دحرجه للخلل إلى أسفل، ليس الفساد، الفساد عند إسرائيل أكثر منا، 5 آلاف مرة، يعني نحن لمسننا خلل وهناك دحرجة له أسفل، حبس ضباط ومدراء عامين لا يحل المشكلة، وهذه الدحرجة بحاجة إلى فهم أعمق، كيف التعامل معها، اصطلاح الإصلاح الإداري والتنمية الإدارية هناك فرق بينهما، الدول بتعمل إصلاح إداري بعد 10 سنوات بعد 10 سنوات الدول بتراجع هيكلها بتعمل إصلاح بعد 4 سنوات نتحدث عن إصلاح إداري معنى الأداء الداخلي للوزارات أنا أعتقد أن المشكلة الأساسية التي تواجهنا هي أن نحدد مهمتنا الأساسية وإذا كنا عابرين في 4 أيار إلى دولة كما نعتقد فهذا التوجه لا يمكن أن نعبر إلى هذا التاريخ ونحن بحاجة إلى رؤية استراتيجية وكيف نعيد هذا المعبر.

بحاجة إلى قطعة لعبور هذا اليوم وهو أصعب من عبور خط برلين ومع ذلك ليس مستحيل وهو خيار ممكن وفرصة تاريخية قد لا تعوض.

زينب:

شكراً على الصراحة أود أن أذكر بعض نقاط ركز عليها الاخوة لكن سأختصر. بالنسبة للوزارة أنا مع التغيير في المنهاج وأسلوب العمل وليس فقط بتغيير الأشخاص والعمل على التنمية المجتمعية وهذا ما نحن بحاجة ماسة له، أنا مع الأخ حسن في وضع خطة تنمية شاملة للسلطة لجميع الوزارات وهذه الخطة يجب أن تنفذ بطريقة سليمة ويجب أن يكون هناك متابعة للتنفيذ وبالتالي تقييم مرحلة لكل فترة حتى تعالج الأخطاء التي تبرز من خلال عملنا. الأرض مهمة جداً ولكن الإنسان مهم جداً يعني أعطيني أرض وإنسان نفسيته محطمة ومدمرة ما الفائدة من الأرض. أنا أريد انسان معنوياته عالية وهذا لا تقل أهميته عن أهمية الأرض، المجتمع يعيش في حالة إحباط ونأمل أن نتعاون جميعاً أن نخفف منها إذا لم نستطع أن نزيلها. أنا مع إعادة البناء ليلبي حاجة المجتمع ولا يمكن أن ننجح فيه إذا فقط اعتمدنا على الدول المانحة علينا أن نعتمد على إمكانياتنا الذاتية ومهما كانت قليلة.

نحن بحاجة إلى الروح التي كانت سائدة أيام الانتفاضة ونأمل أن تعود وبدونها نبقي مثل الجثث التي تمشي وبدون حياه.

ومن حق الكوادر التي تعمل أن تعمل ومن حقهم علينا أن ندرّبهم لأنني وضعت شخص غير كفؤ بوظيفة وهذا الإنسان طالما له عقل يستطيع أن يتدرب ويعطي نتائج إيجابية من خلال عمله أخيراً، لا لتعليق أخطاءنا على شماعة الاحتلال.

عيسى عبد الحفيظ:

بالنسبة للتشكيل أصبح أمر واقع يجب أن نتعامل معه بغض النظر عن سلبياته وإيجابياته لكن هناك بعض الملاحظات تطرق لها أخي أحمد لا يعقل لوزير أن يغيب عن وزارته ثلاثة أيام وأنا أوجه سؤال إلى أخي أحمد ما رأيك بوزير لم يداوم سوى 10 دقائق في الشهر لأنه عنده وزارتين. بعد التشكيل الوزاري قرر هذا الوزير دمج الوزارتين تحت شعار الإصلاح الإداري ثبت أنها تصفية حسابات مع أناس معينين إزالة بعض المواقع واستحداث أخرى والخلاف في الأساس هو سياسي. في منهج تطبيعي قدر يتعارض مع الخط الوطني والثوابت في ناس وقفت ضد هذا الخط الآن جرى تصفية الحسابات تحت شعار الإصلاح مع العلم يمكن أنت في صورته لم يممس إلا أشخاص معينين كانوا على خلاف أيديولوجي وسياسي مع الأخ الوزير ومع فئة الوزير في الوزارة تم تصفيتهم إدارياً وأنا أحدهم تغير التوصيف

الوظيفي لي بطلت أصير مدير عام صرت مدير دائرة. الموظفين لا يجروا على إعلان موقف من قضية ما بسبب العقاب الإداري في تمركز دكتاتوري حقيقي في السلطة على الأقل في وزارتي لأن هناك خوف من قطع لقمة العيش فيرغم الموظف على السكوت مثل رودس وما أثارت من زويعه، أنا أستغرب سكرتيرة الأخ الوزير ذهبت إلى رودس وهي تستنجد باليهود، الذين قالوا لها نحن ندبر أنفسنا معه.

الاستحقاق الوطني التاريخي أنا أسأل ماذا عملت الوزارات لاستحقاق 4 أيار وبهذه أقدم اقتراح محدد أن تشكل هيئة وطنية علياً على غرار تلك في إحياء النكبة. واحد من كل وزارة ومن المؤسسات لوضع برنامج عمل وكل الأجهزة والمؤسسات والوزارات لمواجهة استحقاق 4 أيار وممكن تعلن الدولة أو لا تعلن.

د. ثابت:

الأخ أحمد كان يتكلم كمواطن فلسطيني من خلال ما طرحه، يعاني ما نعاني ويقول ما نقول ولكن استوقفتني بعض الجمل التي عنت لي الكثير، إسرائيل تفرض الكانتونات، جسم البلد مضروب، إعطاء الإسرائيليين سلام ونأخذ منهم الأرض، مبدأ الحشد وليس الفرز، الفرد أقوى من القانون، إيصال المعلومة يحتاج إلى لوبي هذا وصف جميل ولكنه في الواقع صعب ومرير، إسرائيل فرضت الكانتونات بـ (A,B,C) ولكننا نحن رسخنا الكانتونات أكثر من إسرائيل. جسم البلد مضروب نحن لم نحس أن جسم شعبنا مضروب إلا بعد حرب المصالح بعد قيام السلطة، أعطينا الإسرائيليين الكثير وتنازلنا عن الكثير وحتى الآن لم يعطونا إلا القليل القليل، المعلومة تحتاج إلى لوبي أنا متأكد أن الأخ أبو عمار له ملايين القنوات والأخ أحمد يعرف ذلك. تعودنا أن ننتقد وكان كل واحد فينا جالس، هو الصحيح وكل الوضع ماشي وإذا أنا أعطيت المجال سأصلحه الصحيح أن نية الإصلاح غير واردة حتى عند العدو نفسه، مبدأ النقد ننقد وننتقد ولكن لا نفكر بأن يبدأ إصلاح على مستوى المسؤول والفرد، نحن متصارعين في إطار الوحدة هذه جميلة. نحن تعبنا من المجادلة والمصارعة في فتح الدفتر.

رأيتي بالإصلاح نحن بحاجة إلى لجنة في مجلس الوزراء نسميها لجنة مقارنة إدارية، لكن نحن بدأنا بالتطلع إلى أمريكا وإلى بريطانيا وفكرنا أنفسنا نحن سلطة غنية. أنا شخصياً كنت أفكر أنه لما تأتي السلطة راح يسحبوا السيارات ويعطونا بسكليتات، ونرجع إلى أرضنا تدريجياً.. تجربة الفتنامين تأكدت أنني مخطئ، بدأنا أغنياء.

السلطة المركبة يبدو أن دور إسرائيل وحصتها في السلطة المركبة كبيرة ولا تصغر.

الأخت زاهرة:

أنت قلت هناك تكيف أمام المشاكل الموجودة وصمت حائر، المشاكل التي نواجهها في وزارة الصحة كثيرة لكن نحن بحاجة إصلاح إداري. هناك مشاكل كثيرة مثل المخدرات التدخين الاغتصاب عندنا اللجنة الوطنية للتثقيف الصحي.. عملنا استمارة اكتشفنا الاغتصاب كثير للأطفال 5 سنوات الأهل المخدرات في المدارس الزواج المبكر العنف الأسري صحة الفم والأسنان.

زياد:

السلطة سلطتنا والمشروع هو مشروعنا والمنجز التاريخي لم يتم على طاولة أوصلو ولا بالمفاوضات ولم

نمنح هدية من أحد، المنجز تم تحقيقه بالدم والجرحى والمعتقلين.

أخي أبو يزن الرئيس مهتم في موضوع الأرض وكل هذه الإشكالات في الوزارات مشكلتها هي مفاوضات الأرض، لن تبقى هناك أرض كالما لا يوحد إنسان يحميها وستبقى المستوطنات مستمرة. أدركوا حقيقة أن المستوطنين لم يحصلوا على أمان الأخير زمن السلطة ولم يكبر السلم الاستيطاني لأنه ما في مواجهة، أصبحت حالة الفصل التاريخية ما بين القيادة المثالية لهذا الشعب وهذا الانتماء وعن بعد ما اختلطنا مع القيادة اختلطنا فيها في زمن السلطة كان هذا الانتماء ان تقاوم لكن الانهزامية تمت الآن. وفكرة الانهزامية في نفوسنا بدأنا نبحث عن ذاتنا اجتماعياً وظيفياً، نناقق، كل موبقات الدنيا أصبحنا نعملها، الثوار المناضلين من فدائي إلى حرامي، من مناضل إلى جاسوس، هذه مصيبة من المسؤول عنها؟ نحن المسؤولين، أنتم القاعدين انتم مسؤولين وإذ يريد الشعب أن يحاسب ليبدأ بكم.

موضوع آخر وتقرير الفساد، الموضوع الاقتصادي.